حدود الصّرف العربيّ ومسائله عند كمال بشر
- دراسة نقديّة-

د. العمري صوشة *
مخبر المصطلحات النحوية والبلاغية حتى القرن7 ه
جامعة سطيف2 ،
drsaouchalaamri@gmail.com

الإرسال: 2021/10/19 **القبول:**2022/03/13 **النشر**: 2022/06/01.

ملخَّص: قدّم النّحاة العرب منجزاً صرفيّا متكاملا من حيثُ ضبط مادّته وموضوعه ومسائله وأصولُ الاشتغال والنّظر فيه ، فكان بذلك علماً قائما بذاته له عدّة معرفيّة وإبستمولوجيّة تضمن تناسقه النظريّ والمنهجيّ. وهذا لا يعني أنّ الصّرف العربيّ قد دُرس بما لا ليس فيه لمُريد من مَزيد ، وليس فيه لمجتهد من نصيب ، وإنما علميّة المعارف تقتضي القابلية للدحض والتجاوز كلّما كانت الآلة الواصفة غير مطابقة للمادّة الموصوفة. ونظير ذلك ، اجتهد بعضٌ من اللسانيين المحدثين في إعادة النّظر في الصّرف العربيّ ؛ وهُم في ذلك بين ميسّر ومجدّد ؛ فأمّا الميسر فلا يتجاوز مقتضيات الخطاب التّعليمي ، وأمّا المجدّد فهمّه معرفيّ ينتقد ويقترح البدائل ، ويصبو إلى مراجعة حدود الصرف ومسائلة وتقديمه في حلة جديدة تتجاوز حدّ التيسير والتبسيط. ويعدّ كمال بشر من بين اللسانيين العرب المحدثين الذين قدّموا دراسة تجديدية للصّرف العربيّ قوامها ضبط مجال الصّرف العربي ومسائله التي يجب أن يدرسها ؛ حيث أخرج من الصّرف مسائل اعتبرها ليست منه ، وأعاد إدراجها ضمن علم المعاجم ومتن اللغة وعلم الأصوات ، أبعد مسائل أخرى عن الصّرف العربي بمقتضى عدم أهليتها الوظيفية.

غير أنّ هذه الدراسة التجديدية ليست معطىً يجب قبوله ؛ إذ النّاظر فيما قدمه كمال بشر من اقتراحات يجد أنه يحتاج المراجعة والتمحيص. وهنا يأتي عملنا في هذه المداخلة للإجابة

*المؤلف المرسل

عن الإشكالية التي مفادها: ما هو التصور التجديدي الذي قدمه كمال بشر للصرف العربي؟ وما القيمة المعرفية التي أضافها للصّرف العربيّ؟

الكلمات المفتاحيّة: الصّرف العربي ، اللسانيات ، المورفيم ، الكلمة ، كمال بشر.

مقدمة: كثيرا ما يتردّد على أسماعنا ، ويطفو على تصوراتنا مقولة (ما ترك الأوّل للآخر شيئا)، ومقولة أخرى ترافقها (النحو والصرف قد نضجا حتى احترقا)، حتى ليبدو للمريد قرع الباب أنّ ما قدّمه الأوائل نضج واكتمل بما ليس لأحد دونهم أن يراجع وينتقد ، بل أن يضيف على ما تصوروه من أصول وقواعد وأوصاف وتفسيرات. والواقع والمنطق العلميّ ينبو عن رسم حدود زمانية ومكانية للعلوم ، ويرفض تحديد سقف لمستوى التأصيل العلميّ .

وقد نالت هاتان المقولتان حظوة من القبول ردحا من الزمن ، فلم تتجاوز محبرة اللغويّين وأقلامهم أعناق اجتهادات الأوّلين ، فكانت أقلامهم تسيل على معارف من سبقهم شرحا أو تعليقا أو تذييلا ، بما حدّ لدى كثير من اللغويين المحدثين أنّ منحى الدرس اللغوي العربي ذو اتجاه تعليمي – تيسيري بحت ، ففشيت أعمالُ النحاة المتأخرين عباراتِ النحاة الأوائل ، وأعمت أفئدة المحدثين عن فهم وإدراك التأصيلات اللغوية في فهوم الأولين. وانبرى ثلة منهم لدراسة (اللسانيات) في الأمصار الغربيّة ، بعدما نالوا من المعارف اللغوية العربية نصيبا وحظّا أوفر ، وأعجبوا بل انبهروا بالنظريات اللسانية واتجاهاتها المتعددة ، وهذا كان له تأثير مباشر على إنجازاتهم اللغوية فظهرت حركة غير مسبوقة أخذ على عاتقها وزن اللغة العربيّة بميزان النظريات اللسانية الغربية باعتبار أنّها تصبو إلى الوصول إلى أوصاف شاملة وكلية للغات الطبيعية. إلّا أنّ هذا الطّرح أثار حفيظة نفر من اللغويين الذين رأَوا في هذا التَّيّار جارفا للهوية والقومية العربية بما هو وجه ثان للاستدمار الغربي ، وهادما للعلوم اللغوية العتيقة ومنه قضاء على اللغة العربية وبريقها.

وهنا ظهر اتجاه ثالث نازعهما الرّأي محاولا التوفيق بينهما ، بأن يحافظ على إرث اللغة العربية ويعمل على تطويرها ونفض الغبار عنها باستثمار ما جادت به اللسانيات الغربية ، وإن كان هذا الاتجاه له رؤى مختلفة بين من يرى ضرورة قراءة التراث أولا وفهمه في حدود ما فهمه أهله وخاصّته ، وبين من يرى تطبيق المفاهيم والتصورات اللسانية على اللغة العربية وتطويع ما لا يتلاءم والنسق اللغوي للغة العربية.

والرأي الأصوب ، فيما يتراءى لي ، أنّ اللسانيات آضت حتمية معرفية ومعولا علميّاً فرض نفسه في ساحات العلوم الإنسانية وأفنيتها اصطلاحا ومنهجا ، الأمر الذي وسّع من دائرة اهتمامات اللسانيات لتعلو إلى السطح علوم لسانية بينية كاللسانيات النفسية واللسانيات الاجتماعية ، واللسانيات الحاسوبية ، واللسانيات العصبية والإدراكيّة ، واللسانيات التعليمية ، ....إلخ وهذه التلاقحات المعرفية بين اللسانيات وغيرها من المعارف الإنسانية والعلميّة ، أنارت المباحث اللسانية وفتحت أمامها آفاقا لسانية متعددة لفهم الظاهرة اللغوية وتفسيرها من نواح عدّة.

هذا ما يذهب بنا إلى إيجاد مساحة صلبة ومتينة لمدّ الجسور بين اللسانيات الغربيّة واللغة العربية صوتا وصرفا ونحوا ودلالة ومعجما وتداولا ، ليزهر الرديفان وينهلا من معين بعضها البعض ؛ فاللغة العربية تستقي من اللسانيات ما يطورها ويؤصل لمعارفها ، واللسانيات تعلي من شأن نظرياتها وأوصافها وتفسيراتها بتضمين نظام اللغة العربية ضمن النحو الكلي والشامل للغات الطبيعية.

وهذا التوفيق لن يجد النور إلا بالانزواء على دراسة اللغة العربية في مستوياتها اللسانية المتعدّدة ، وفهم ما يريده اللغويون الأوائل ثمّ إذاك وفقط تأتي مرحلة تالية تعنى بتطبيق اللسانيات على اللغة العربية شريطة أن توافق نظامها ونسقها اللغوي. وفي غياب النظرة الفاحصة لأقوال اللغويين الأوائل وتمحيص أصولهم التي أسسوا في أكنافها قواعدهم لن يتسنى لنا الوصول بهذا التلاقح المعرفي إلى برّ الأمان. لأنّ النظريات اللسانيات الغربية تأسست على مدونة للغات تبعد عن نسق وبنية اللغة العربية كالإنجليزية والفرنسية ، وهذا من شأنه أن يوقعنا في محاذير تطبيقية ، وينأى بنا عن ترقية اللغة العربية إفادة واستفادة.

ولهذا وذاك ، جاءت مداخلتنا لتقف على ما قدمه الباحث اللساني كمال بشر من تجديد للصرف العربيّ ، تأثرا بما تقدمه اللسانيات الحديثة من مناهج ومبادئ لسانيّة ، فنصف ثمّ ننظر فيما قدّمه من توصيف جديد متسائلين: هل تطبيقه للسانيات على الصرف العربيّ تطبيق مباشر ؟ ما وجه الجدة والأصالة في دراسته ؟

ولمعالجة هذه التساؤلات الهامّة ، كان منهجنا في هذه المداخلة الوصف والتحليل ، مما يتماشى وهذا النوع من البحوث التي تسعى إلى رسم تصوّر عن واقع البحث اللساني

في اللسانيات العربية الحديثة ، وفاعلية الإنجازات التي يقدّمها اللسانيون ، وما تقدمه للسانيات عربيّة حديثة.

أوّلا: مفهوم الصّرف العربيّ وحدوده عند المتقدّمين.

1. لغة:

يجد النّاظر في المعاجم العربية أنّ كلمة الصّرف تدلّ على معان كثيرة يجمع أكثرها الحقل الدّلالي الدّال على التّغيير ، والتّحويل ، والقلب ؛ جاء في لسان العرب: "الصَّرْف: رَدُّ الشيء عن وجهه ، صَرَفَه ، يصْرِفه ، صرفا فانصرف ، وصارف نفسه عن الشيء: صرفها عنه"[1]. وورد هذا المعنى نفسه في القاموس المحيط ، فقد جاء فيه أنّ صرف "الكلام: اشتقاق بعضه من بعض ، وفي الرّياح: تحويلها من وجه إلى آخرَ"[2] ، وذكر في مختار الصِّحاح معنى آخر له تعلق كذلك بالتحول ، والتغيير ، وهو أنّ: "(الصَّرف) التّوبة ، يقال: (لا يُقبل منه صرْف ، ولا عدْل)... ، وصَرْفُ الدّهر حدثانه ونوائبه"[3] ؛ ولاشكّ أنّ مدلول التغيير يقترب كثيرا من المدلول الاصطلاحي لكلمة صرف ، ذلك أن التغيير هو الأساس الذي روعي في دراسة أبنية الكلم العربيّة ، وهو الذي من أجله جعلت بعض الأبنية موضوعا من موضوعات الصّرف العربي ، وجعلت أخرى خارج مجاله واهتمامه. وهناك مدلول آخر يهمله جلّ من يتتبع المدلول اللغوي لكملة صرف ، هذا المدلول ينبغي استحضاره لأهميته ، ولأنه يعدّ بمثابة تمهيد للمدلول الاصطلاحي ؛ يقول ابن منظور: "الصّرف: الوزن ، والعدل ، والكيل..."[4] ، فالوزن والكيل مفاهيم تقترب اقترابا كثيرا من المدلول الاصطلاحي وتمهّد له ، فالصّرف إنما وضع لوزن الكلمات ، ومعرفة أصولها ، وزوائدها.

2. اصطلاحا:

عُرّف الصّرف على أنّه "العلم الذي يتناول دراسة أبنية الكلمة ، وما يكون لحروفها من أصالة أو زيادة أو صحّة ، أو إعلال ، أو إبدال ، أو حذف ، أو قلب ، أو إدغام ، أو إمالة ، وما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ، ولا بناء ، كالوقف وغيره"[5]. ويدقّق الرّضي في تحديد مدلول أبنية الكلم فيورد أنّ "المراد من بناء الكلمة وزنها ، وصيغتها ، وهيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها ، وهي عدد الحروف المرتّبة ، وحركاتها المعيّنة ، وسكونها ، مع اعتبار الحروف الزّائدة والأصليّة كلّ في موضعه ؛ فـ(رَجُل) مثلا على هيئة ، وصفة يشاركه فيها (عَضُد) ، وهي: كونه على ثلاثة أولها مفتوح ، وثانيها مضموم ، وأما الحرف الأخير فلا تعتبر حركته وسكونه في

البناء ، فرجل ، ورجلا ، ورجل على بناء واحد"6، أمّا أحوال الأبنية التي ليست بإعراب ، ولا بناء فهي: الابتداء ، والإمالة ، والتخفيف ، والهمزة ، والإعلال ، والإبدال ...7، فالصرف لا يهتم بالتغيرات الإعرابية التي تعتري أواخر الكلمات ، كما أنه لا يدخل ضمن مجال بحثه إلا الأسماء المتمكنة ، والأفعال المتصرّفة ، أمّا المبنيات فلا تجد لها سبيلا في علم الصّرف ، وسبب هذا الإخراج أنّ الصّرف إنما جيء به لضبط مختلف التغيرات التي تطال بنية الكلمة ، وما كانت له بنية ثابتة لا تلتبس بغيرها ، فهو غير محتاج إلى ضبط ، ولا إلى تقعيد ، وليس معنى هذا أنه لا بنية له ، بل له بنية ، لكن بنيته فريدة من نوعها لا يوجد ما يماثلها من النّظائر الكثيرة التي يؤخذ بعضها من بعض فتلتبس ، أي أنّ ضبطها ذاتي ، لا يحتاج إلا إلى معرفتها في ذاتها في أصل وضعها.

ويطلق على هذا العلم كذلك مصطلح (التصريف)، وهو أسبق وجودا من مصطلح (الصّرف)، وفي العصور المتأخرة صار يطلق مصطلح الصرف ويراد به التّصريف ، والعكس. لكنّ الصرف أكثر استعمالا ، وإن وجد التصريف فإنه يطلق مع الصّرف جنبا إلى جنب على سبيل التّرادف ؛ حيث يقال التصريف وعلم الصرف[8] ، وهناك من دعا من المحدثين إلى جعل الصّرف خاصّا بالمدلول العلمي (معرفة الأصول والضّوابط التي تحكم بنية الكلمة العربية)، والتّصريف للمدلول العملي (مسائل التمرين ، والتّوليد)[9]. أمّا المتقدمون من علماء العربيّة فقد استعملوا بداءة مصطلح (التّصريف)، يدلنا على هذا على هذا قول سيبويه: "هذا باب ما بنت العرب من الأسماء ، والصفات ، والأفعال غير المعتلة ، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ، ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه ، وهو الذي يسمّيه النّحويّون: التّصريف ، والفعل"10 ، ويوضّح السّيرافي كلام سيبويه فيقول: "أمّا التّصريف فهو تغيير الكلمة بالحركات ، والزيادات ، والقلب للحروف التي رسمنا جوازها حتى تصير على مثال كلمة أخرى ، والفعل بمثلها بالكلمة ووزنها به ؛ كقوله: ابن لي من ضرب مثل جلجل ، فوزنا جلجل بالفعل فوجدناه فعلل ، فقلنا: ضربب ، فتغيير الضاد إلى الضم ، وزيادة الباء ، ونظم الحروف التي في ضربب على الحركات التي فيها هو التصريف. والفعل هو تمثيله بفعلل الذي هو مثال جلجل"11 ؛ فالتصريف عنده "أن تبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بنته ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم"12 ، وهو المعروف عند النّحويين المتقدمين بـ(مسائل التمرين) ؛ كأن تبني كلمة بالقياس على كلمة أخرى ، نحو: بناء (ضَرَبَ) على وزن (جَعْفَرْ)، فتصير (ضَرْبَبْ). ومسائل التمرين وضعها الصّرفيّون لاختبار الملكات

وتثبيت القواعد ؛ أي أنّها مسائل للتدريب والترويض على قوانين البدل ، والحذف ، والقلب ، وغيرها من مسائل الصرف13 ، وتقوم "مسائل التّمرين بطلب الإتيان بكلمات على أوزان لم ترد عليها ؛ كطلب أسماء على وزن أفعال ، وطلب أفعال على وزن أسماء ، ويرجع ذلك لضرورة الاعتماد على التّطبيق الدّقيق لقواعد الميزان ، ولأحكام الإعلال ، والإبدال ، وغيرها من التّغييرات الفونولوجيّة ، لأن مسائل التمرين بخروجها عن الوارد في اللغة تمنع المتعلم من الارتكاز على حصيلته اللّغويّة في تصريف المادّة ، وتلزمه أن يجري على قوانين التّصريف التي يراد تدريبه عليها"14، وهذا جانب تعليمي راعاه المتقدّمون كثيرا ، وأغفله كثير من المتأخّرين ، حتى صاروا يعتمدون على شواهد محفوظة يتداولونها جيلا بعد جيل. وعلى الرّغم من أنّ مسائل علم الصّرف محصورة في بنية الكلمة ، فإنّه كان - منذ القديم- عويصا صعب المنال ، ولذلك أخّر المتقدّمون تدريسه ، فيأتي في المرتبة الثّانية بعد علم النّحو. وإن كان الأولى معرفيّا ومنهجيّا أن يتمكن المتعلّم من معرفة ذوات الكلمات ، ثم ينتقل إلى معرفة أحوالها حال تركيبها في الكلام ، يقول ابن جني: "إنّ هذا الضرب من العلم لمّا كان عويصا صعبا بدئ قبله بمعرفة النحو ، ثمّ جيء به بعد ، ليكون الارتياض في النّحو موطّئا للدّخول فيه ، ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه وعلى تصرف الحال"15 ، ومرجع هذه الصعوبة أساسا هو السّمة التّجريديّة التي اتّسم بها الدّرس الصّرفيّ ، بدءا من الميزان الصّرفي الذي بفضله نعرف كيف نضبط الصيغ الجائزة من غير الجائزة ، فأوّل ما يواجه المتعلّم هو عملية الوزن ذاتها (وهي عملية تجريدية خالصة)، وما يراعى في الميزان وما لا يراعى فيه ، فإذا علمنا أنّ المتعلّم في بداية الطلب لا يستطيع التفريق بين أنواع الكلم اعتمادا على الجانب المفهومي وحده فيُلجأ معه إلى الجانب الإجرائي (العلامات السّياقية)، فكيف سيرتقي ذهنه إلى فهم تجريد أوغل من التجريد الضابط لأنواع الكلم ، وقد انتبه علماء العربية جيدا إلى هذه المسألة فقدّموا دراسة النّحو الذي يوفّر المبادئ الأساس المعينة على فهم الكلمة في ذاتها ، ومنها يستطيع التّمييز بين أنواع الكلم ، ويتصوّر الحذف ، والتقديم والتأخير ، وتأثير الكلم بعضها على بعض ... ، ويمكن أن نضيف سببا آخر وهو أن المتعلّم - في البداية- محتاج إلى أن يقيم لسانه فيبني كلاما خاليا من اللحن أو الخطأ التركيبي ، فهو الذي كثر فيه الخطأ والسّقْط أوّل الأمر ، أما الكلمات المفردة فإنه يأخذها سماعا ، وإذا أخطأ فبسبب سماع خاطئ ، ولكن فشو الخطإ التركيبي أوسع من الخطإ في بنية الكلمة ، كما أنه لا يضير المتعلم شيئا أن لا يعرف

الزائد من الأصلي ، ولا يضيره أن لا يعرف أنّ ثمة إعلال ، أو إبدال ما دام يقيم الكلمة كما سمعت عن العرب.

ثانيا: الصّرف العربي عند كمال بشر:

1. النقد المنهجي للدرس الصّرفي وأسسه:

يعتقد كمال بشر أنّ "الصّرف العربي كان من أقل العلوم اللغوية حظا من الإجادة وحسن النظر ، فبعضه مستساغ مقبول ، وبعض آخر يحتاج إلى معاودة البحث ، ويتطلب مراجعة الرأي فيه وفي قواعده التقليدية"[16] فما هو بحاجة ماسة إلى تفحصه بعض من أصول النظر الصرفي وبعض من القواعد التي تحتكم إلى هذه الأصول اللغوية الصّرفيّة –حسبه- . مسطّرا بذلك عمله بالمساءلة في بعض قضاياه ومسائله بنظرة علميّة وموضوعيّة ؛ مما يجعل مناقشتها بعيدة عن العبث أو التّهجّم ، والهدف من هذا كلّه :

- جعل المسائل الصرفية تتفق والواقع اللغوي.
- تيسير ووضوح مسائله لدى المتعلّمين.[17]

إن علماء اللغة شعروا بصعوبة علم الصرف على المتعلمين فقدموا النحو على الصرف ، وإن كان الأولى معرفيا ومنهجيا أن يتمكن المتعلم من معرفة ذوات الكلمات ثم ينتقل إلى معرفة أحوالها حال تركيبها في الكلام ، يقول ابن جني: "إنّ هذا الضرب من العلم لمّا كان عويصا صعبا بدئ قبله بمعرفة النحو ، ثم جيء به بعد ، ليكون الارتياض في النحو موطّئا للدخول فيه ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه وعلى تصرف الحال."[18] و لعلنا نتساءل عن مكامن الصعوبة في هذا العلم ، ليجيبنا ابن عصفور في مقدمة كتابه(الممتع الكبير في التصريف) عن سبب تأليفه له: " رأيت النحويين قد هابوا لغموض علم التصريف ، فتركوا التأليف فيه والتصنيف إلا القليل منهم فإنهم وضعوا فيه ما لا يبرد غليلا ، ولا يحصّل لطالبه مأمولا لاختلال ترتيبه وتداخل تبويبه."[19] ويضيف قائلا: "والذي يدل على غموضه كثرة ما يوجد من السقطات فيه لجِلَّة العلماء."[20] وهذا الذي ذكره ابن عصفور يدلّ على أنّ صعوبات الصرف العربي تتمثل في سببين أساسين:

1) المادّة الصرفية في حدّ ذاتها.
2) الاضطراب في تأليف كتبه وتهذيب مسائله.

فأمّا الصعوبة الأولى فتكمن في القواعد الصرفية وأصولها ، نظرا لكثرة السقطات والأخطاء التي يقع فيها الصرفيون لخطورة هذا المسلك ، والناظر في السقطات التي أوردها ابن عصفور يلحظ أنها بحث في الميزان الصّرفي للكلمات ، وما يتعلّق به من بيان الأصلي والزائد ، إذ المسائل الصرفية من هذا القبيل تتميز بالتجريد وصعوبة تمييز وإدراك أصول بعض الكلمات العربية. فإذا كان كبار أهل اللغة قد وقعوا في هذه الأخطاء ، فما الحال مع طلبة العلم! ولذلك أخّروا تعلم الصرف عن النحو حتى يتمرس المتعلم ويعتاد على أصول النحو وآلياته ، فيمتلك ملكة تمكنه من الولوج إلى هذا العلم. أما ما يتعلق بالصعوبة الثانية فهي مرتبطة بعرض المسائل والأصول الصرفية بطريقة تيسر على الدارس والمتعلم فهمها بشكل شمولي ومترابط ، وهذه الناحية هي تعليمية بحتة ؛ لأنها تتعلق بطرائق العرض وكيفيات التدرج والتسهيل التعليمي.

وفي سبيل إخراج الصّرف العربيّ في حلّة جديدة تتجاوز هذه الصّعوبات يقترح كمال بشر منهجا لسانيا محدّد الأهداف والمبادئ ، ويتحدّد في منهجين هما المنهج الوصفيّ والتّاريخي.

أ- المنهج الوصفي:

يرشّح كمال بشر المنهج الوصفي بوصفها المنهج اللغوي الأجدى والأقرب إلى الحقيقة والواقع ،[21] وللمنهج ، مما هو معلوم ، مبادئ نظرية ومساطر معرفيّة تشكّل أرضيته التي ينماز بها عن غيره من المناهج المعرفيّة ، والمبادئ التي ارتكز عليها كمال بشر في محاولته اللسانية تتمثل في الآتي:

— مفهوم المستوى اللغويّ:

إن هذا المفهوم ذو قيمة وأهمية منهجية في التحليل اللساني الحديث ، وهو"مجال محدد له وحداته الخاصة وقواعده (الصوتية والصرفية والتركيبية) ... ويحدد كل مستوى بواسطة مجموعة من العناصر الدنيا والقواعد الخاصّة."[22] إذا هذا المفهوم هو مفهوم منهجيّ وإلا فإن كل العناصر اللغوية جسد وبناء واحد يشكل سلسلة متراصّة ومترابطة من الوحدات والتوليفات اللغوية التي يخدم بعضها بعضا ، فمن غير الممكن في الواقع اللغوي فصل وعزل المكونات اللغوية عن بعضها البعض ، فكلّ مستوى لغوي يخدم غيره من المستويات الأخرى لتشكيل اللحمة اللغوية كلمة وجملة ونصّا.

ينطلق كمال بشر في مساءلته للصرف العربي من منظور اللسانيات الوصفية بعدّه أحد المستويات اللغوية (الصوت ، والصرف والنحو والمعجم والدّلالة) ، وهذه المستويات اللغوية

وفقا لهذا الترتيب غير العشوائي ، وإنما ترتيب يقتضيه منطق الأشياء ، أو المنطق اللغوي ، يقتضي أن علم الصرف" يعتمد في مسائله وقضاياه على نتائج البحث الصّوتي ، وهو في الوقت نفسه يخدم النحو ويسهم في توضيح مشكلاته وتفسيرها."[23]

- **مبدأ تعدّد الأنظمة:**

ينعت كمال بشر منهج الصّرفيين بأنه يتميز بسمتين واضحتين ، أولاهما تتمثل في فكرة الأصل ، إذ يعتبرون أن هناك أصلا ثابتا ترجع إليه كل الصيغ المتشابهة مباشرة أو بالتأويل والافتراض. وثانيهما: مبدأ توحّد الأنظمة حيث يجمعون الأمثلة المتفقة في شيء والمختلفة في شيء آخر تحت نظام واحد ، أو ميزان واحد ويمثل لذلك بصيغة(افتعل) التي تجمع كلا من ابتكر واصطبر.

والوجه الذي يراه الباحث أن نعامل الصيغ الصّرفية بطريق مغاير لما عهدناه عند الصّرفيين من العرب ، فبدل (مبدأ توحد الأنظمة) ننتهج مبدأ (تعدّد الأنظمة) [24] وفحواه أن نتخلص من فكرة الأصل والفرع ؛ ذلك أن القول" بأن صيغة ما أصل لكلمة أو صيغة أخرى مما يتنافى مع المنهج اللغوي الحديث فلا يطيق هذا المنهج اصطلاحات مثل:((نائب فاعل)) ؛ لأن في ذلك تلميحا إلى أن الفاعل أصل للمرفوع بعد ما بني للمجهول ، وليس ذلك كذلك."[25] و مراد ذلك أنه لا يمكن عد كلمة أصلا لكلمة أخرى أو صيغة أصلا لصيغة أخرى ، لأن هذا مخالف للمنهج اللساني الوصفي الذي لا يبحث في أصول الكلمات. وإنّما يتعامل مع الكلمات أو الوحدات الصّرفية بالمفهوم اللساني الحديث بحالتها الراهنة لا التي يجب أن تكون عليها ، وهذا المبدأ(توحد الأنظمة) كان ، حسبه ، سببا مباشرا في وقوع الصّرفيين في التأويل والتخريج والافتراض.

- **التفسير الصّوتيّ:**

يرى كمال بشر ضرورة إعادة النظر في المنهج الصرفي الذي يعتمد التأويلات والتعليلات التي ترهق كاهل الدارس والمتمدرس ، وفي سبيل ذلك اقترح أن نتعامل مع البنية الصرفية بصورة تتفق والواقع اللغوي وتتماشى مع ما يقتضيه منطق البحث اللغوي الجديد ، فالواقع اللغوي هو الصورة الحية والمثالية التي تجسد لنا الحقائق اللغوية دون إدخال شوائب منهجية تبعد الدرس اللغوي والصرفي عن أصالته وجدّته ، وهذا بالرجوع إلى الصوتيات لمراجعة كثير من القضايا الصرفية ؛ لأن اللغة ذات طبيعة صوتية. حيث يرى سوسير أن "موضوع الألسنية لا يتحدد في كونه نتيجة الجمع بين صورة الكلمة مكتوبة وصورتها

منطوقة ، بل ينحصر هذا الموضوع في الكلمة المنطوقة فقط. إلا أن الكلمة المكتوبة — وما هي إلا صورة الكلمة المنطوقة- تمتزج وإياها امتزاجا عميقا ينتهي بها إلى اغتصاب الدور الأساسي حتى أن الأمر يؤول بالناس إلى أن يغيّروا صورة الدليل الصوتي في الخط أهمية تساوي بل تفوق أهمية الدليل نفسه."[26] فالهيئة الصوتية هي وفقط من يصف الصورة الحقيقية للكلمة ؛ لأن الكتابة صورة ثانية للملفوظ تأتي لرسمه غير أنها تخطئ السهم فتؤدي إلى محاذير قواعدية تصعّب فهمها وتجعل التعامل معها بعيدا عن الواقع اللغوي.

وبتطبيق المنهج الوصفي والاستناد إلى مبدإ تعدد الأنظمة فإن التفسير المقترح للصيغ الصرفية التي جمعت تحت ميزان صرفي واحد كاصطبر وابتكر " لا يتم إلا على أسس صوتية اقتضتها خواصّ الصيغ المذكورة ، فنقول:

السياقات الصوتية التالية مستحيلة في العربية:

صوت مطبق +ت ، و المستعمل هو: صوت مطبق + ط.

د- ذ أوْ ز- ت ، و المستعمل هو: د — ذ أوْ ز —د.

وبهذا لم نجاوز الحقيقة في شيء ولم نلجأ إلى شيء مفترض كما افترضوا هم أصلا لهذه الصيغ."[27]

ب- المنهج التّاريخيّ:

يراعى في هذا المنهج "تتبع تاريخ الصيغ المختلفة لنكشف عما أصابها من تغيير ، وما حدث لها من تطوّر عبر فترات التاريخ المختلفة . ولنا أن نتساءل : هل أتى على نحو(قال) و(غزا) فترة من الزمن كانتا تنطقان فيها (قَوَل ، غَزَوَ) ثم عرض لهما تطور في أصوات العلة أدى إلى هذه الصيغة الحاضرة؟ وهو في رأيي-حتى اللحظة-احتمال قوي يؤيده الواقع"[28] وهو وجود بقايا هذا الأصل التاريخي من نحو: أطول واستحوذ ، وكان المفروض فيهما أن يكونا على صورة أخرى هي أطال واستحاذ."[29] ووجود بعض الأمثلة على التصحيح لا على الإعلال دليل على وجود أصل غير أنه أصل تاريخي لا افتراضي ، يقول كمال بشر: "ويؤيد رأينا هذا أمران:

الأول: وجود هذه الصيغ وأضرابها في لهجات معينة ومنسوبة إليها نسبا صحيحا ، ومن ذلك باب اسم المفعول من الأجوف الذي جاء مصحّحا لا معلا في لهجة تميم وقد يؤخذ هذا دليلا على أن التصحيح في الفعل الأجوف وما تصرف منه له أصل تاريخي. أما بالنسبة للفعل

الناقص وتصرفاته فهناك أمثلة مشهورة جاءت على أصلها التاريخي(وأصلها الافتراضي في رأي ابن جني) من ذلك مثلا في باب الأسماء البيت السابق هو:

تراه – وقد فات الرماة كأنه أمام الكلاب مصغيُ الخد أصلمُ. ومنه في الأفعال قوله:

هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو و لم تدع.

وقد وردت إلينا نصوص عن بعض العلماء تفيد أن التصحيح هو القاعدة في بعض اللهجات."[30]

الأمر الثاني: أن التصحيح له آثار باقية في لغات سامية أخرى كاللغة الجعزية وهي لغة سامية الأصل ... ، فوجود التصحيح في الفعل الأجوف والناقص في اللغة الجعزية إذن يؤيد زعمنا أن هذا التصحيح هو الأصل التاريخي من السامية وفي العربية في فترة من فترات تاريخها."[31]

وهذا لا يخالف قول ابن جني السابق:" و إنما معنى قولنا إنه كان أصله كذا ، أنه لو جيء مجيء الصحيح ولم يعلل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا. فأما أن يكون استعمل وقتا من الزمان كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر."[32] حيث بين من خلال هذا أن الأصل هو ما لم يحدث فيه تغيير ، وإن كان الاختلاف بينه وبين كمال بشر في عد هذا الأخيرِ الأصلَ بأنه تاريخي ما يرفضه ابن جني على الإطلاق.

ويرى أحمد علم الدين الجندي أن "الأصل التاريخي...هذا أجدى من حديث علماء الصرف في الأصول التي تخيلوها في باب الإعلال."[33] ويبين لنا أن الأصل التاريخي يمكن تتبعه " من خلال ما سماه علماء العربية بالشاذ تارة أو الضرورة تارة أخرى...إنما يمثل هذا الشذوذ مرحلة من مراحل تطور الصيغة لم تتطور تطورا كاملا بل بقيت متجمدة في إحدى مراحلها ، فوسمت بالشذوذ عندهم ، ولكن هذا الشذوذ منبهة على أصلها ودليل على أولية حالها."[34]

2. مفهوم الصرف ومادته:

يرى كمال بشر أنَّ "كل دراسة تتصل بالكلمة أو أحد أجزائها وتؤدي إلى خدمة العبارة الجملة أو تؤدي إلى اختلاف المعاني النحوية فهي من قبيل الصرف في نظرنا ، مثلا: تقسيم الكلمة ، والعدد(الأفراد والتثنية والجمع) ، و النوع(التذكير والتأنيث) ، والشخص(المتكلم والخطاب والغيبة)"[35] ويضيف مدققا ، "وليس من الصرف في نظرنا البحث في صيغ الأفعال من حيث أوزانها ، وكذلك البحث في صيغ جمع التكسير من حيث أبنيته...إلخ"[36]إذن ، " لا

يمكن استبعاد أية صيغة لغوية ، فالأسماء غير المتمكنة بل إن بعض حروف الجر مثل: (على وإلى) ، يتغيَّر ألفه إلى ياء عندما يلحقه ضمير وصل في نحو: (عليك وإليك) بل تتغير وظيفتها إلى اسم الفعل."[37] وبهذا يمكن عد كل ما يخدم التركيب ضمن المستوى الصرفي ، انطلاقا من أن المستوى الصرفي ما هو إلا خادم للمستوى النحوي ، فلا عبرة إلا بما يحتاج إليه النحو والتركيب. كما أن التغييرات التي تعتري البنية لا تقتصر على ما تعلق بزيادة العلامة أو ما كان عن طريق الوزن الشكلي ، بل إن التغييرات الصرفية ترتبط أيضا فيما يعرف بالأجناس الصرفية كالجنس والعدد والشخص والزمن وغيرها. ومسائل الصّرف ، وإن كانت تدرس ضمن قضايا النّحو العربي منذ القدم ، فإنها لم تكن "ترمي في كثير من الأحيان إلى خدمة النحو والتمهيد لمسائله."[38]

أمّا المادة التي يشتغل عليها الصرف بمفهومه الحديث عند كمال بشر فهي" الوحدات الصرفية(Morphèmes) ، وربما تكون الوحدة الصرفية كلمة أو جزءا من كلمة في بدايتها أو وسطها أو آخرها ، وقد تكون المغايرة بين الصيغ كما في الفعل المبني للمعلوم والمبني للمجهول ، وقد تكون وحدة صوتية(Phonological unit) مثال: ضرب ، نصر وحدات صرفية ، وحروف أنيت وحدات أيضا ، والواو في ضربوا كذلك لأنها علامة على الجمع.."[39]

3. مسائل الصرف وحدوده:

إذا كان الصّرف عند كمال بشر يعالج ما يخدم المستوى النحوي دون غيره ، وهذا قد ذكرناه آنفا ، فإن ما تعلق بالنظر في الكلمة من حيث الزيادة والأصل والأوزان والأبنية مما لا يفيد معانيَ تغير من التركيب والإعراب ، فقد أبدى رأيه فيه على النحو الآتي:

أ. **قضايا ذهنيّة عقيمة:** هناك مسائل كثر مجيئها في الصرف العربيّ عند المتقدمين يمكن أن وصفها على أنها (عقيمة) ، حسب ما يراه كمال بشر ؛ لأنها " تتضمن عمليات ذهنية عقيمة نتجت عن الإغراق في بحث الجزئيات والمبالغة في الجري وراء فكرة الأصول والزوائد ، واعتقادهم أن للكلمات أصولا خلفية وزوائد تنضم إليها بحسب الحاجة والظرف المعين ، من ذلك مثلا الكلام على همزة التأنيث في نحو صحراء وأصلها المنقلبة عنه."[40]

ب. **قضايا لغوية ليست من الصّرف العربيّ:** صنّف كمال بشر بعض المسائل الصّرفية القديمة في مباحث متن اللغة ، وأخرى في علم الأصوات.

— **مسائل تدرج ضمن مباحث متن اللغة، ومن أوضح أمثلة هذا النوع بابان مشهوران ، هما:**

أولهما: أوزان الفعل الثلاثي الستة: "ففي رأينا أن هذه الأوزان ليست ذات قيم صرفية تخدم الجملة أو العبارة ولكنها ذات قيم لفظية تفيد معرفتها معرفة ألفاظ اللغة على وجهها الصحيح...ومعرفة هذه القيمة النطقية أمر في غاية الأهمية ما في ذلك شك ولكنها تدخل في باب آخر غير باب الصرف ، إنها من قضايا الثروة اللفظية أو هي من مباحث متن اللغة أو المعجمات وما إليها."[41]

ثانيهما: صيغ جمع التكسير مجردة: أي دون ذكر قيمها ووظائفها النحوية " تناسب متن اللغة لا الصرف... يدلّك على ذلك أنك لو استعملت صيغة من جمع تكسير معينة دون أخرى ما ترتب على ذلك شيء في الجملة وما اختلفت المعاني النحوية بحال من الأحوال تقول: شيوخ عقلاء وأشياخ عقلاء وبحوث جيدة وأبحاث جيدة.... على أن هؤلاء الصرفيين قد نصوا ... على أن جموع التكسير سماعية على الصحيح لا قياسية ، فليست في مجموعها تخضع لقواعد ثابتة مطردة أضف إلى ذلك أن كثرة هذه الصورة وتنوعها مما يرجعان إلى احتمال اختلاف اللهجات في القديم."[42]

ولكنه يرى من ناحية أخرى أنّه يمكن دراسة جمع التكسير ضمن علم الصرف إذا نظر إليه من وجهتين ، هما:

- "مما هو قسم من فصيلة صرفية كبرى لها قيم معينة في الاستعمال وهي فصيلة الجمع (المذكر و المؤنث السالمين والمكسر) فهناك فرق نحوي في التراكيب في أحكام المطابقة نحو: رجل محترم ، رجلان محترمان ، و رجال محترمون.

- بعض صيغ هذا الجمع تجوز معاملتها بصورتين مختلفتين من حيث أحكام المطابقة في العدد والنوع ، تقول: الرجال جاءوا والرجال جاءت حيث عاملت الجمع في المثال الأول معاملة الجمع المذكر ، ولكنك عاملته في المثال الثاني معاملة المفردة المؤنثة ، وهذا سلوك نحوي جائز لا شذوذ فيه ولا اعتراض."[43]

وبالنسبة إلى هذين الوجهين يرى كمال بشر أن الصرفيين القدماء أهملوا الجانب الأول فقد خصصوا لجمع التكسير بابا منفردا وقصروا درسه على الصيغ. وفيما يخص تنوع

المطابقة أشاروا إليها عرضا ، فتجب إعادة النظر والاستقراء لتتبين أحكام المطابقة مع جمع التكسير بصورة علمية جادة.[44]

— **مسائل تدرج ضمن علم الأصوات:** وذلك نحو صيغة (افتعل) وفروعها فإذا كانت فاؤها (ص ، ض ، ط ، ظ) تقلب التاء طاء. وإذا كانت فاؤها (د ، ذ ، ز) تقلب دالا ؛ "لأنهم يقدرون أصلا افتراضيا لهذه الكلمات ؛ لأن القياس الأصلي هو (افتعل) وعلى وفاقة جاء نحو: ايتكر واشتجر ، ولكنهم وجدوا أن الأمثلة المذكورة بنوعيها لا تتماشى مع هذا الوزن ، فكان لا بد من تفسير. وكان التفسير الذي رأوه: فقالوا قلبت التاء طاء في المجموعة الأولى ، ودالا في المجموعة الثانية."[45] كاصطبر وادّكر وغيرهما.

ج. **قضايا صرفية منهجيّة:** وهي المسائل التي لا تفيد متعلم اللغة إلا في معرفة منهج التفكير عند هؤلاء اللغويين القدامى ، مثل باب الفعلين الأجوف والناقص وما تفرع عنهما فقال أصلها — عندهم- قوَل تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وغزا أيضا مثلها ، وعلاج هذه الأفعال يتم في إطار المنهج الوصفي أو المنهج التاريخي.

ثالثا: **رؤية في النقد الصرفي عند كمال بشر:**

سبق وأن ذكرنا أنّ كمال بشر حدد اشتغاله بالمساءلة في بعض قضاياه ومسائله بنظرة علميّة وموضوعيّة ؛ مما يجعل مناقشتها بعيدة عن العبث أو التّهجّم ، والهدف من هذا كلّه جعل المسائل الصرفية تتفق والواقع اللغوي ، وتيسير ووضوح مسائله لدى المتعلّمين.

لا شكّ أنّ الهدفين نبيلين ، إلا أنّه ينبغي أن نميّز بين المستوى العلميّ ومتطلباته ، والمستوى التّعليميّ ومتعلقاته ، فبون شاسع بين ما هو من عمل العالم الباحث عن دقائق التّصريف وأصوله والمنظّر لمعارفه ، وبين عمل المدرّس الذي ليس له من حظّ التّصريف إلا ما يقوّم لسانه ويبين عن كلامه بالقدر الذي يصون لدورة الكلام الفهم والاستيعاب ، وهذا لا يحتاج من الصّرف إلا القدر اليسير من الأوزان والصيغ وضوابطها والنزر القليل من الاحكام الصّرفية إلأ في حدود ما يضمن سلامة التّراكيب والعبارات النحويّة ، يقول الحاج صالح-رحمه الله-:" هذا بقطع النظر عن تلك المحاولات السطحية التي تنتقد كتاب سيبويه كما ينتقد أي كتاب مدرسيّ لتعليم الصبيان ، فلم يستطع أصحابها لقلة مؤونتهم ولكلال أبصارهم أن يميزوا بين ما يصل إليه البحاثة من نتائج دقيقة مجرّدة ، وبين المادة التعليمية المحررة المقربة إلى أفهام المبتدئين ،..."[46] وإن كان بشرٌ يوظّف في ذلك مبادئ ومناهج لسانية

علميّة ، إلاّ أن طريقة استخدامه جادت عن الصّواب ، إذ نراه يقرر أن الصرف لا يزيد على أن يكون خادما للنحو العربي مثله في ذلك مثل المستوى الصوتي الذي يعد مقدمة للمستوى الصرفي ، ودليله **في ذلك مفهوم المستوى اللغويّ ،** وإن كنا نوافق على أنه يجب أن نستثمر ما يقدمه المستوى الصرفي من مفاهيم في دراسة المستوى النحوي ، إلا أن هذا لا يعني أن نقتصر في دراسة الصرف العربي على ما يخدم الجملة أو التركيب —على حدّ قول كمال بشر — لأن لكل تخصص طبيعته الخاصة ومجاله الذي حدده له واضعوه.

وإذا كان الأمر ما يقول ، فإن الصوتيات التي تدرس في فرعين ، الأول يدرس خصائص الأصوات مفردة والثاني يدرس سماتها أثناء تجاورها في كلمة واحدة أو ما يعرف بالفونولوجيا يحتم علينا أن ندرس مباحث الفونولوجيا ضمن علم الأصوات خدمة للمستوى الصرفي ، أما علم الأصوات فنخرجه من علم الأصوات العام ، وهذا لا يمكن لأن الفونولوجيا في حاجة إلى ما يقدمه لها علم الأصوات ، ويُقترح دراسة الصرف على فرعين ، الأول يدرس المباحث التي لها علاقة بالتغيرات التي تعتري الكلمة في ذاتها دون النظر إليها داخل التركيب ، والثاني يدرس المباحث التي لها علاقة بالتركيب أو الجملة. وكلا الفرعين يتناسقان فندرس الكلمة في خصائصها الشكلية المجردة ثم ندرسها في تفاعلها مع التركيب مثلما هو الحال مع علم الأصوات وعلم الأصوات الوظيفي.

وهذا الرأي نجد له صدى في الدّرس اللساني الحديث ، حيث يتم تقسيم علم الصّرف إلى قسمين هما علم الصرف الاشتقاقي أو المعجمي وعلم الصّرف التّصريفي ، فأما الأوّل فيعرف بالمصطلح الفرنسي(Morphologie Dérivationnelle) وهو علم يهتم بدراسة اشتقاق المفردات دون نظر إلى دورها في التركيب ، وأمّا الثاني فهو المقابل للمصطلح الفرنسي(Morphologie Flexionnelle) وهو العلم الذي يُعنى بدراسة ما يعتور وحدات اللغة من وجوه الزيادات المتعلقة بمقولات الجنس والعدد والتعيين والمطابقة والبناء للمعلوم وللمجهول ، وغيرها من المقولات النحوية.47 وعلم الصرف التصريفي هو الذي دعا إليه كمال بشر ، غير أن اللسانيات لا تدعو إلى فصل ما لا يخدم علم النحو عن علم الصرف بل جعلهما يتعاونان ويتفرعان تحت علم الصرف العام كما هو الحال مع علم الأصوات العام بنوعيه.

يرى أحمد شندول أنه إذا كان علم الصرف التراثي لا يفرق بين مصطلحي (الصرف والتصريف) على مستوى المفهوم والوظيفة ، وإن بين البحث أن الصرفيين يفرقون بين

المصطلحين آنفا ، فإنه يجب أن نفصل في هذه القضية اعتمادا على معطيات اللسانيات الحديثة ، فجعل مصطلح علم الصرف مختصا "بدراسة الوحدات المعجمية خارج التركيب فيبحث في كيفية تكونها وأنواع أنماطها الصيغية وطرائق تولدها وعلاقاتها الشكلية... ، وهو بهذا مكون من مكونات علم المعجم الذي هو أشمل منه ؛ لأن علم المعجم لا يهتم فقط بالجوانب الصرفية للوحدات المعجمية بل أيضا بجوانبها الصوتية والدلالية."48 غير أن المعجم لا يدرس من الجوانب الصرفية إلا بالقدر الذي يكفل له فهم الجوانب المعجمية التي تخدمه ، ومما لا ريب فيه أنه يستفيد من المستويات اللسانية التي تسبقه لتحليل الكلمة معجميّا.

وأما مصطلح "التصريف يعنى به العلم الذي يدرس ما يدخل على تلك المفردات من مقولات تصريفية ، وهي داخل التركيب."49 ذلك أن البنية المفردة يعتريها كثير من التغيير لدخول كثير من المورفيمات ، كالعدد والجنس والتعدي واللزوم والزمن ، وغيرها ، لكنه لا يبحث في العلاقات التركيبية من قبيل الإسناد والإضافة ، على سبيل المثال ، لأن هذا يختص به علم النحو.

وأما المسائل التي رأى أن تدرس في مجال علم الأصوات فالأنجع أن تدرس ضمن علم الصرف الاشتقاقي أو المعجمي ؛ لأن لها علاقة بالتغيرات التي تحدث داخل الكلمة ، وهذا من اهتمام الصرف وهو المستوى الثاني الذي يتقدمه المستوى الصوتي مما يوجب أن يأخذ ما يحققه المستوى الصوتي ، كما هو الحال بالنسبة إلى المستوى النحوي الذي يستفيد مما يحققه المستوى الصرفي. فنحفظ بذلك خصائص كل مستوى بأن لا تتداخل فيما بينها ، كما أنها تتفاعل فيما بينها من المستوى الصوتي إلى الدلالي.

وحسب التقسيم السابق لعلمي الصرف في اللسانيات الحديثة ، كان الأجدر بكمال بشر أن يدرس أوزان الفعل الثلاثي الستة وجموع التكسير في علم الصرفي الاشتقاقي أو المعجمي أما المسائل التي رآها من صميم البحث الصرفي الذي يخدم الجملة فتدخل ضمن مباحث علم الصرف التّصريفي ، وإن كانت معرفة أوزان الفعل الثلاثي والمضارع منها وضبطها يسعفنا في معرفة التعدّي واللّزوم وهذا من المباحث النحويّة التي حدّدها كمال بشر.

ولربّما ، فيما يبدو لي ، أن كمال بشر متأثر بمفهوم علم اللسان الذي طرحه الفارابي في إحصاء العلوم ، حيث جعل هذا الأخير علم متن اللغة أو المعجمات قسمين أحدهما: علم الألفاظ المفردة الدالة والآخر علم قوانين الألفاظ المفردة ، وقد أدخل الفارابي في هذا العلم

الأخير مباحث علم الأصوات والوزن والاشتقاق وأصناف كميات الكلمة ثلاثية ورباعية فما أكثر وأصناف نوعيتها مما هو مضاعف وغير مضاعف وصحيح ومعتلّ،50 فجعل هذه المباحث الصوتية وبعض المباحث الصرفية قوانين وصناعة علمية تابعة لمتن اللغة أو المعجمات أو بعبارة أخرى إن هذه القوانين الصوتية والصرفية هي التي تجعل من متن اللغة علما وصناعة وهذا ما أكّده محمد حسن حسن جبل عند معرض حديثه عن علم الصرف عند الفارابي" فالصواب جعله من مباحث متن اللغة تكملة لمسائل علم ((متن اللغة)) دون إفراده بعلم قوانين الألفاظ المفردة – على ما فعل الفارابي."51 أي أن عدّ الفارابي علم الصرف ضمن علم قوانين الألفاظ المفردة لا يعني أنه أفرده كعلم مستقل بل جعله تابعا لعلم(متن اللغة) أو علم المعجمات العربيّة.

ولكن ريمون طحان يرى أنه وإن أدى اختلاف اللهجات العربية"التي تكونت منها الفصحى إلى تعدد جموع التكسير رغم كثرتها تتبع أقيسة معينة وقد يحدث الاختصاص الدّلالي بواسطة صيغ الجمع."52 ومنه فجموع التكسير على سماعيتها لها أقيسة تضبطها كما أنها قد تختص بفروقات دلالية حسب اقتضاء الحاجة.

ويؤكّد هذا ، ما ذهب إليه أحمد مختار عمر "من أن تعدّد الجموع للمفرد الواحد ظاهرة شائعة في اللغة العربية فإن استخدامها في نصّ واحد متجانس لا يمكن أن ينسب إلى اختلاف اللهجات أو تعدّد اللغات وحده ، بل لا بدّ أن يُفتّش وراء هذا الاستخدام عن أسباب فنية استوجبت اختيار الجمع المعيّن في الموقع المعين دون غيره ، فما بالك إذا كان هذا النص قد استجمع كل مقومات البلاغة وبلغ الذروة في إعجازه الفنّي وهو القرآن الكريم."53

وقد بيّن أنّ من الأسباب التي أدّت إلى وجود هذه الظاهرة في القرآن الكريم التعبير عن القلة أو الكثرة ، تخصيص معنى المفرد ، العموم والخصوص ، إرادة الاسمية أو الوصفية ، إرادة التذكير أو التأنيث ، المواءمة اللفظية أو المعنوية ، إرادة العاقل أو غير العاقل ، إثبات مجرد الصفة أو المبالغة فيها ، وغيرها حسب السياق وغاياته البلاغية والتركيبية.54

ويرى ريمون طحان أنه "يحار في أمر تصنيف الجموع المكسّرة التي تتغير فيها البنى الدّاخلية ، ونفضل دراستها مع الصرف لا مع الاشتقاق."55 والبيّن من كلامه أنه لا يقصد الاشتقاق الصغير الذي يدخل في علم الصرف بل الذي يدرسه اللغويون والمعجميون مما هو تحت صنف متن اللغة ، وعليه فهو يرى دراسة جموع التكسير ضمن مجال علم الصرف أو الاشتقاق الصغير.

فأبنية الفعل الثلاثي المجرد تتمتع بخصائص صرفية تشمل الفعلية والأزمنة ، والبناء للمعلوم والمجهول وإسناد الفعل إلى ضمائر المخاطب والغياب والتكلم وغيرها ، وتتمتع بخصائص نحوية تتمثل أساسا في التعدي واللزوم وبخصائص معنوية كـ(فعِل) المختص غالبا بالصفات الطارئة مثل العلل والأحزان والألوان ، و(فعُل) الذي غالبا ما يدل على الغرائز أو الصفات الملازمة لصاحبها.56

ويرى عصام نور الدين أن محاولة كمال بشر " على أهميتها ، لم ترق إلى مستوى التقعيد ، ولم تستطع التفريق بين ((الصرف)) و((التصريف)) كما لم تستطع الجزم بحذف ما ليس في الصرف ، وبإدخال ما هو منه بشكل نهائي. وقد بقيت هذه المحاولة أسيرة منهج القدامى تنتقدهم وتحاول الخروج على آرائهم... ، لكن جاذبية هذه النظريات القديمة بقيت مسيطرة على حركة الدكتور بشر."57 وقد توصل إلى ما أثبت سابقا ، غير أنه لم يبين أو يحلل جوانب القصور التي ذكرها بشيء من التفصيل ، وإنما جاء حكمه على محاولة كمال بشر عاما.

ودراسة الصيغ الصرفية انطلاقا من المنهج التاريخي الذي لا ينفصل عن المنهج الوصفي بل يعتمد عليه في كل مراحله الزمنية ، تحتمه علينا الصرامة العلمية والموضوعية في إقرار الحقائق ووصفها ، غير أنّ ما يلاحظ أنّ كمال بشر ينتقد المتقدمين في اعتماد الأصل المفترض ثم يجد نفسه وفقا لمعطيات المنهج اللساني الحديث يقرّ باحتمال وجود هذا الأصل تاريخيا احتمالا قويا يؤيده الواقع الملموس وهو وجود بقايا هذا الأصل التاريخي ، ويدعو إلى اعتماد مبدإ تعدّد الأنظمة في وزن الصيغ الصرفية ، ولعل جمعنا بين هذا وذاك يبين لنا أن كمال بشر لا ينفي في الحقيقة كون (قوَل) على التصحيح أصلا لـ(قال) المعلة ، بل يعتقد أنه يجب التفريق بين الصحيح والمعلّ في الوزن الذي وضع أساسا لتمثيل الكلمات والصيغ لا للتفلسف فيها ، وهذا ما وقع فيه الصرفيون حينما وحّدوا بين (نصر) الصحيح و(قال) المعلّ فجعلوهما تحت وزن (فعل)، ومن هنا تسقط فاعلية الميزان الصرفي لأنه حاد عن وظيفته الأساسية ، وهي تمثيل الموزون ، وإن كان منهج الصرفيين بني على تمثيل الموزون على أصله.

وأمّا فيما يخصّ المبادئ التي انتهجها في تجديد الصّرف العربيّ ، فنقول إنّ النظام الصرفي احتوى على قواعد أو قوانين عامة تحكم أفراد الظاهرة الصرفية ، وهذا فرض علمي يربط عدة قوانين مع بعضها ، ويقوم بردها إلى مبدإ أو قانون واحد ، أو بعبارة أخرى ، هي مجموعة فروض ذهنية أو عقلية يفترضها الصرفيون لاستنباط الأنظمة الصرفية التي يدرسونها.

فالحقيقة ، كما يبدو لي ، أنّ نظريّة الأصل والفرع أو مبدأ توحّد الأنظمة كما سماه كمال بشر ، مبدأ تجريديّ مكّن من جمع أشتات من المفردات تحت باب واحد ، وهذه الشمولية والاقتصادية في الوصف بأبسط الرموز من أبرز معايير العلمية والموضوعية ، أمّا كون النظريّة تلاقي بعض الصعوبات مع وجود إمكانية التطبيق على جزء كبير من الواقع اللغوي فهذا لا يطعن في علميّتها وصحّتها. وإذا كان الأمر يتعلق ببعض الافتراضات والتعليلات المنطقية للقضايا الصرفية والبعد عن السماع وأولويته على القياس فهذا ظهر عند النحاة المتأخرين ممن تأثر بالمنطق الأرسطي. ومنه فإن الاعتماد على الأصلية والفرعية ليس السبب الأساسي في صعوبة الصّرف العربي ، لأننا لو قلنا بما يراه الوصفيون بأن كل صيغة لها منفصلة عن غيرها ، فصارت بذلك بابا في حدّ ذاتها لازدادت الصعوبة على المتعلّم والباحث المتخصّص ، ولتشتت الأذهان ، يقول يرى عبد العزيز عبد الدايم " أنّ ذم الصرفيين بسبب من هذه القواعد الخاصّة قد جاء من حيث كان يجيء مدحهم والثناء عليهم ؛ إذ أرادوا طرد القواعد ومنع خرقها حفاظا منهم على النظام. ولو أهملوا مثل هذه القواعد التي تعالج التغييرات الفونولوجية وجعلوها على ما يريد بعض المعاصرين لكانت الصورة أشد قلقا والأمر أكثر نبوا ، إذ القانون الصحيح لظاهرة ما هو ذلك القانون الذي يعالج الحالات الاستثنائية التي تمثل شذوذا عن جادة منهجه وخروجا عنه مثلما يعالج المطرد المستقيم على منهجه المعتمد."[58]إن البحث الصرفي يقوم بدراسة العلاقات الصرفية بين كلمات أخذ بعضها من بعض بالاشتقاق كأخذ اسم الفاعل واسم المفعول من المصدر أو بالتصريف كأخذ صيغة المؤنث من المذكر ، ما ينتج ظاهرة مركزية في الدرس الصرفي العربي وهي ظاهرة التعدد ، فأخذ صيغة صرفية من أخرى يتطلب صيغا مختلفة ، وهذا ما أدّى إلى أن يتسم الصرف العربي بمبدأ توحد الأنظمة والأصل والفرع. إنّ النظام الصرفي احتوى على قواعد أو قوانين عامة تحكم أفراد الظاهرة الصرفية ، وهذا فرض علمي يربط عدة قوانين مع بعضها ، ويقوم بردها إلى مبدإ أو قانون واحد ، أو بعبارة أخرى ، هي مجموعة فروض ذهنية أو عقلية يفترضها الصرفيون لاستنباط الأنظمة الصرفية التي يدرسونها.

خاتمة:

إنّ البحث عن التّجديد والإحياء ليس ضربا من العبث ، والتغنّي بالمبادئ والمناهج اللسانيّة الحديثة ليس دليلا على علميّة التجديد وكمال التّأصيل والتّنظير ، وإن كانت محاول

بشرٍ لا ترقى إلى كونها عملا تنظيريّا أو تأصيلا بقدر ما هي محاولة بسيطة حاولت أن تدلي برأي تأمل له الصّواب.

وقد توصّل البحث إلى:

— يجب التّمييز بين العمل البحثي الجادّ وبين العمل التعليمي التيسيريّ ، وهذا أهمّ ما وقع فيه كمال بشر حيث اعتمد على مبادئ لسانية غير أنّ عمله غلبت عليه الصبغة التعليمية وتيسير الصّرف العربيّ أكثر من التأسيس لمنهج صرفيّ أو نظرية صرفية حديثة.

— مفهوم المستوى اللغوي لا يعني أن نعتمد في دراسة المستوى الصرفي إلا ما يحتاجه المستوى التّركيبي ولوكان الأمر كذلك لحذفنا كثيرا من المسائل اللغوية في الصوتيات والنحو والدّلالة ، بقدر ما يراد به أنّ يحدد لكل مجال لغويّ وحداته وضوابطه من الناحية المنهجية ، مع الاعتبار بأنّ المستويات كلها تخدم بعضها بعضا ، وهذا ما نسيه كمال بشر.

— مبدأ توحّد الأنظمة مجموعة فروض ذهنية أو عقلية يفترضها الصرفيون لاستنباط الأنظمة الصرفية التي يدرسونها. فالحقيقة ، كما يبدو لي ، أنّ نظريّة الأصل والفرع أو مبدأ توحّد الأنظمة كما سماه كمال بشر ، مبدأ تجريديّ مكّن من جمع أشتات من المفردات تحت باب واحد ، وهذه الشمولية والاقتصادية في الوصف بأبسط الرموز من أبرز معايير العلمية والموضوعية ، أمّا كون النظريّة تلاقي بعض الصعوبات مع وجود إمكانية التطبيق على جزء كبير من الواقع اللغوي فهذا لا يطعن في علميّتها وصحّتها.

— لا نرى نفي بشر للأصل والافتراض في المنهج الوصفي واعتداده به في المنهج التّاريخيّ عبثا وخلطا ، وإنما لكل منهج مبادئه وأصوله ، وإنما الخطأ لو وقع الخلط بين المناهج في مستوى واحد فتتضارب الآراء ويصير العمل البحثيّ مجرد خبط عشواء.

— استنادا إلى اللسانيات الحديثة يمكن تقسيم الصّرف إلى قسمين هما علم الصرف الاشتقاقي أو المعجمي وعلم الصّرف التّصريفي ، فأما الأوّل فيعرف بالمصطلح الفرنسي(Morphologie Dérivationnelle) وهو علم يهتم بدراسة اشتقاق المفردات دون نظر إلى دورها في التركيب ، وأمّا الثاني فهو المقابل للمصطلح الفرنسي(Morphologie

Flexionnelle) وهو العلم الذي يُعنى بدراسة ما يعتور وحدات اللغة من وجوه الزيادات المتعلقة بمقولات الجنس والعدد والتعيين والمطابقة والبناء للمعلوم وللمجهول ، وغيرها من المقولات النحوية.59 وعلم الصرف التصريفي هو الذي دعا إليه كمال بشر ، غير أن اللسانيات لا تدعو إلى فصل ما لا يخدم علم النحو عن علم الصرف بل جعلهما يتعاونان ويتفرعان تحت علم الصرف العام كما هو الحال مع علم الأصوات العام بنوعيه.

— لا يمكن أن نخرج جموع التكسير وأوزان الفعل الثلاثي المجرّد من علم الصّرف بعدّها وحدات صرفية لها قيم وظيفيّة داخل المستوى الصّرفي وتخدم المستوى التّركيبي ، كما يدعو إلى ذلك بشرٌ.

الهوامش:

1 جمال الدين ابن منظور ، لسان العرب ، تح: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف ، القاهرة (مصر) ، مادة (ص ر ف).

2 مجد الدين الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، تح: مكتب تح: محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، ط8 ،بيروت(لبنان) ، 2005م ، مادة (ص ر ف).

3 محمد بن أبي بكر الرازي ، مختار الصحاح ، دار الإرشاد للشؤون الجامعية ، ط1 ، حمص(سورية) ، 1989 م ، مادة (ص ر ف).

[4] ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (ص ر ف)

5 حاتم صالح الضامن ، الصّرف ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، د ط ، الموصل ، 1999م ، ص11.

[6] رضي الدين الأستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق: محمد محي الدين وآخرون ، دار الكتب العلمية ،ط1 ، لبنان ، 1982 ، ج1 ، ص2

[7] ينظر: أحمد الحملاوي ، شذا العرف في فن الصرف ، تع: محمد بن عبد المعطي ، دار الكيان ، الرياض ، ص50.

[8] ينظر: محمد سمير نجيب اللبدي ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، بيروت ، 1958م ، ص125.

[9] ينظر: عبد الصبور شاهين ، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، لبنان ، 1980 ، ص23. وخديجة الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، منشورات مكتبة النهضة ، ط1 ، بغداد ، 1965م ، ص24.

[10] عمرو بن عثمان سيبويه ، الكتاب ، تح: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ، مصر ، 1988م ، ج4 ، ص241.

[11] أبو سعيد السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، لبنان ، 2008 ، م5 ، ص134 ، 135

[12] رضي الدين الأستراباذي ، المرجع السابق ، ج1 ، ص7.

[13] ينظر: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دروس التصريف (في المقدمات و تصريف الأفعال) ، المكتبة العصرية ، د ط ، بيروت ، 1995م ، ص05(هامش).

[14] محمد عبد العزيز عبد الدايم ، النظرية اللغوية في التراث ، دار السلام ، ط1 ، مصر ، 2006 ، ص101.

[15] ابن جني ، المنصف شرح لكتاب التصريف للمازني ، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، إدارة إحياء التراث القديم ، ط1 ، 1954م ، ج1 ، ص05.

[16] كمال بشر ، التفكير اللغوي بين القديم والجديد ، دار غريب ، د ط ، القاهرة ، 2005م ، ص421.

[17] كمال بشر ، المرجع نفسه ، ص421.

[18] ابن جني ، المنصف شرح لكتاب التصريف ، ، ج1 ، ص05.

[19] علي ابن عصفور الإشبيلي ، الممتع الكبير في التصريف ، تح: فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط1 ، بيروت(لبنان) ، 1996م ، ص27.

[20] علي ابن عصفور ، المرجع نفسه ، ص32.

[21] كمال بشر ، المرجع السابق ، ص422.

[22] مصطفى غلفان ، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ط1 ، بيروت (لبنان) ، 2013م ، ص112.

[23] كمال بشر ، المرجع السابق ، ص422.

[24] كمال بشر ، المرجع نفسه ، ص443.

[25] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، د ط ، د س ن ، ص 181.

[26] فرديناند دي سوسير ، دروس في الألسنية العامة ، تر: صالح قرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة ، الدار العربية للكتاب ، د ط ، تونس ، 1997م ، ص49.

[27] كمال بشر ، المرجع السابق ، ص444.

[28] كمال بشر ، المرجع نفسه ، ص449.

[29] كمال بشر ، المرجع نفسه ، ص(449-250) .

[30] كمال بشر ، المرجع نفسه ، ص453.

[31] كمال بشر ، الرمجع نفسه ، ص(454-455).

[32] عثمان ابن جني ، الخصائص ، تح: محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، د ط ،1952م ، ج01 ، ص257.

[33] أحمد علم الدين الجندي ، دراسات في النظام الصوتي الصرفي ، مجلة مجمع اللغة العربية ، 1987 ، مج61 ، ص43.

[34] أحمد علم الدين الجندي ، المرجع نفسه ، ص56.

[35] كمال بشر ، المرجع السابق ، ص423..

[36] كمال بشر ، المرجع نفسه ، ص 424

[37] رمضان عبد الله ، الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر ، مكتبة بستان المعرفة ، ط1 ، الإسكندرية ، 2005م ، ص(4- 5).
[38] كمال بشر ، المرجع السابق ، ص425...
[39] كمال بشر ، المرجع نفسه ، ص422.
[40] كمال بشر ، المرجع نفسه ، ص434-435.
[41] كمال بشر ، المرجع نفسه ، ص437.
[42] كمال بشر ، المرجع نفسه ، ص439-440.
[43] كمال بشر ، المرجع نفسه ، ص(441-442).
[44] ينظر:كمال بشر ، المرجع نفسه ، ص442.
[45] كمال بشر ، المرجع نفسه ، ص442.
[46] عبد الرحمن الحاج صالح ، مدخل إلى علم اللسان الحديث ، مجلة اللسانيات ، الجزائر ، 1971م ، مج1 ، ع1 ، ، ص(6 ، 7).
[47] ينظر:محمد شندول ، الصرف العربي بين المقاربات اللغوية القديمة والمقاربات اللسانية الحديثة ، مركز النشر الجامعي ، د ط ، تونس ، 2015م ، ص17.
[48] ينظر: محمد شندول ، المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.
[49] ينظر: محمد شندول ، المرجع نفسه ، ص16.
[50] ينظر: الفارابي ، إحصاء العلوم ، دار الهلال ، ط1 ، 1996م ، ص(21 ،20 ،19).
[51] محمد حسن حسن جبل ، علم فقه اللغة العربية أصالته ومسائله ، مكتبة الآداب ، ط2 ، القاهرة ، 2016م ، ص140.
[52] ريمون طحان ، الألسنية العربية ، دار الكتاب اللبناني ، ط2 ، بيروت(لبنان) ، 1981م ، ، ج1 ، ص137.
[53] أحمد مختار عمر ، دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته ، عالم الكتب ، ط2 ، القاهرة ، 2006م ، ص203.
[54] ينظر: أحمد مختار عمر ، المرجع نفسه ، ص213 وما بعدها.
[55] ريمون طحان ، المرجع السابق ، ج1 ، ص128.
[56] ينظر: عبد الحميد عبد الواحد ، الكلمة في التراث اللساني العربي ، مكتبة علاء الدين ، صفاقس (تونس) ، 2004م ، ص202.
[57] عصام نور الدين ، المصطلح الصرفي (مميزات التذكير والتأنيث) ، الشركة العالمية للكتاب ، ط1 ، 1988م ، ص59.
[58] محمد عبد العزيز الدايم ، نظرية الصرف العربي(دراسة في المفهوم والمنهج) ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، الكويت ، 2001م ، ع21 ، ص27.
[59] ينظر:محمد شندول ، المرجع السابق ، ص17.

مصادر البحث ومراجعه:

1. أبو سعيد السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، لبنان ، 2008 ، مج5.
2. أحمد الحملاوي ، شذا العرف في فن الصرف ، تع: محمد بن عبد المعطي ، دار الكيان ، الرياض.
3. أحمد علم الدين الجندي ، دراسات في النظام الصوتي الصرفي ، مجلة مجمع اللغة العربية ، 1987 ، مج61.
4. أحمد مختار عمر ، دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته ، عالم الكتب ، ط2 ، القاهرة ، 2006م.
5. تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، د ط ، د س ن.
6. جمال الدين ابن منظور ، لسان العرب ، تح: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف ، القاهرة (مصر).
7. حاتم صالح الضامن ، الصّرف ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، د ط ، الموصل ، 1999م.
8. خديجة الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، منشورات مكتبة النهضة ، ط1 ، بغداد ، 1965م.
9. رضي الدين الأستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق: محمد محي الدين وآخرون ، دار الكتب العلمية ،ط1 ، لبنان ، 1982 ، ج1.
10. رمضان عبد الله ، الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر ، مكتبة بستان المعرفة ، ط1 ، الإسكندرية ، 2005م.
11. ريمون طحان ، الألسنية العربية ، دار الكتاب اللبناني ، ط2 ، بيروت(لبنان) ، 1981م ، ، ج1.
12. عبد الحميد عبد الواحد ، الكلمة في التراث اللساني العربي ، مكتبة علاء الدين ، صفاقس (تونس) ، 2004م.
13. عبد الرحمن الحاج صالح ، مدخل إلى علم اللسان الحديث ، مجلة اللسانيات ، الجزائر ، 1971م ، مج1 ، ع1.
14. عبد الصبور شاهين ، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، لبنان ، 1980.

15. عثمان ابن جني ، الخصائص ، تح: محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، د ط ،1952م ، ج01.
16. عثمان ابن جني ، المنصف شرح لكتاب التصريف للمازني ، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، إدارة إحياء التراث القديم ، ط1 ، 1954م ، ج1.
17. عصام نور الدين ، المصطلح الصرفي (مميزات التذكير والتأنيث)، الشركة العالمية للكتاب ، ط1 ، 1988م.
18. علي ابن عصفور الإشبيلي ، الممتع الكبير في التصريف ، تح: فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط1 ، بيروت(لبنان)، 1996م.
19. عمرو بن عثمان سيبويه ، الكتاب ، تح: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ، مصر ، 1988م ، ج4.
20. الفارابي ، إحصاء العلوم ، دار الهلال ، ط1 ، 1996م.
21. فرديدناند دي سوسير ، دروس في الألسنية العامة ، تر: صالح قرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة ، الدار العربية للكتاب ، د ط ، تونس ، 1997م.
22. كمال بشر ، التفكير اللغوي بين القديم والجديد ، دار غريب ، د ط ، القاهرة ، 2005م .
23. مجد الدين الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، تح: مكتب تح: محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، ط8 ،بيروت(لبنان)، 2005م.
24. محمد بن أبي بكر الرازي ، مختار الصحاح ، دار الإرشاد للشؤون الجامعية ، ط1 ، حمص(سورية)، 1989 م.
25. محمد حسن حسن جبل ، علم فقه اللغة العربية أصالته ومسائله ، مكتبة الآداب ، ط2 ، القاهرة ، 2016م.
26. محمد سمير نجيب اللبدي ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، بيروت ، 1958م.
27. محمد شندول ، الصرف العربي بين المقاربات اللغوية القديمة والمقاربات اللسانية الحديثة ، مركز النشر الجامعي ، د ط ، تونس ، 2015م.
28. محمد عبد العزيز الدايم ، نظرية الصرف العربي(دراسة في المفهوم والمنهج)، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، الكويت ، 2001م ، ع21.

29. محمد محيي الدين عبد الحميد ، دروس التصريف (في المقدمات و تصريف الأفعال)، المكتبة العصرية ، د ط ، بيروت ، 1995.
30. محمد عبد العزيز عبد الدايم ، النظرية اللغوية في التراث ، دار السلام ، ط1، مصر ، 2006 .
31. مصطفى غلفان ، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ط1 ، بيروت (لبنان) ، 2013م.